



بسم الله الرحمن الرحيم

∞∞∞∞

تم رفع هذه الرسالة بواسطة / سامية زكى يوسف

بقسم التوثيق الإلكتروني بمركز الشبكات وتكنولوجيا المعلومات دون أدنى

مسئولية عن محتوى هذه الرسالة.

ملاحظات: لا يوجد





كلية الحقوق
الدراسات العليا
قسم القانون العام

أثر العولمة الاقتصادية على تطور الهيكل الإداري في مصر

رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في الحقوق

من الباحث:

السيد أحمد فهمي

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:-

أ.د/ السيد عطية عبد الواحد

أستاذ الإقتصاد والمالية العامة بجامعة عين شمس

(رئيساً)

أ.د/ محمد سعيد حسين أمين

أستاذ القانون العام بجامعة عين شمس

(مشرفاً وعضواً)

أ.د / أمل لطفي حسن جاب الله

أستاذ القانون العام بجامعة حلوان

(عضواً)

١٤٤٣هـ / ٢٠٢٢ م



كلية الحقوق
الدراسات العليا
قسم القانون العام

أثر العولمة الاقتصادية على تطور الهيكل الإداري في مصر

رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في الحقوق

من الباحث:-

السيد أحمد فهمي

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:-

أعضاء لجنة المناقشة	الصفة	التوقيع
أ. د / السيد عطيه عبد الواحد	رئيساً	
أ. د / محمد سعيد حسين أمين	مشرفاً وعضواً	
أ. د / أمل لطفي حسن جاب الله	عضواً	

١٤٤٣ هـ / ٢٠٢٢ م



كلية الحقوق الدراسات العليا الدكتوراه

رسالة دكتوراه

إسم الطالب: السيد أحمد فهمى

عنوان الرسالة: أثر العولمة الإقتصادية على تطور الهيكل الإدارى فى مصر

إسم الدرجة: (دكتوراه)

لجنة الإشراف

١- الأستاذ الدكتور: محمد سعيد حسين أمين

أستاذ القانون العام - كلية الحقوق - جامعة عين شمس

٢- الأستاذ الدكتور: صلاح حامد محمد حسنين

أستاذ الإقتصاد السياسى المساعد - كلية الحقوق - جامعة عين شمس

تاريخ البحث: / /

الدراسات العليا

أجيزة الرسالة

ختم الإجازة

بتاريخ: / /

موافقة مجلس الجامعة

موافقة مجلس الكلية



كلية الحقوق الدراسات العليا الدكتوراه

إسم الطالب: السيد أحمد فهمى عبد السيد

الدرجة العلمية: الدكتوراة فى الحقوق.

القسم التابع له: القانون العام.

إسم الكلية: كلية الحقوق.

الجامعة : جامعة عين شمس.

سنة التخرج: ١٩٩٣ م.

سنة المنح: ٢٠٢٢ م.

شكر وتقدير وعرفان

**الشكر كل الشكر والحمد كل الحمد
لله سبحانه وتعالى**

على توفيقه لى فى هذا العمل المتواضع
وأتوجه بعميق الشكر الجزيل والتقدير إلى:-

الأستاذ الدكتور الموقر / محمد سعيد حسين أمين

أستاذ القانون العام - كلية الحقوق - جامعة عين شمس

الذى تفضل بالإشراف على هذه الرسالة وعلى نصائحه وتوجيهاته القيمة التى أفادني بها، وإظهار هذا العمل بالشكل والأسلوب العلمى الرافى، فله منى كل الحب والإحترام والتقدير.

كما أتوجه بالشكر إلى:-

الأستاذ الدكتور الموقر / صلاح حامد محمد حسنين

أستاذ الإقتصاد السياسى المساعد - كلية الحقوق - جامعة عين شمس

لسمو خلقه وعونه وتواضعه الشديد وعلمه الغزير وتذليله الكثير من الصعاب ومتابعته الممتازة لى فله منى عظيم الود والتحيات والإجلال.

كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى:-

الأستاذ الدكتور الموقر / السيد عطيه عبد الواحد

أستاذ الإقتصاد والمالية العامة - كلية الحقوق - جامعة عين شمس.

والأستاذة الدكتورة الموقرة / أمل لطفى حسن جاب الله

أستاذ القانون العام - عميد كلية الحقوق - جامعة حلوان.

لتفضل سيادتهما بالموافقة على الإشتراك فى لجنة المناقشة والحكم على الرسالة، وإثرائها، فلهم منى عظيم الشكر والتقدير والإحترام.

الباحث

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَبِّ السَّمْعِ السَّمْعِ
وَالْبَصَرِ السَّمْعِ

صدق الله العظيم

سورة طه (الآية ٢٥، ٢٦)

إختصارات
Shortcuts

المصطلح	الترجمة الإنجليزية	الإختصار
البريد الإلكتروني	E- Mail	EM
الإتحاد الأوربي	European Union	EU
الناتج القومي الإجمالي	Gross National Production	GNP
الناتج المحلي الإجمالي	Gross Domestic Product	GDP
مؤشر التنافسية العالمية	Global Competitiveness Index's	GCI
المنظمة العالمية للتقييس	International Organization for Standardization	ISO
صندوق النقد الدولي	International Monetary	IMF
تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات	Information and Communication Technology	ICT
الإتحاد الدولي للاتصالات	International Telecommunication Union	ITU
الشركات دولية النشاط	Multinational Corporations	MNCs
منطقة التجارة الحرة في أمريكا الشمالية	North American Free Trade Area	NAFTA
إدارة الجودة الشاملة	Total Quality Management	TQM
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	Organization for Economic Cooperation & Development	OECD
المناطق الإقتصادية الخاصة	Special Economic Zones	SEZs
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	United Nations Conference on Trade and Development	UNCTAD
منظمة التجارة العالمية	World Trade Organization	WTO
شبكة الإنترنت	World Wide Web	WWW
المنظمة العالمية للملكية الفكرية	World Intellectual Property Organization	WIPO

مقدمة

مقدمة

Preface

اللهم لك الحمد كما ينبغى لجلال وجهك وعظيم سلطانك، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وإصحابه، ومن أتبع سنته وهداه إلى يوم الدين .. أجمعين .. وبعد ،،

أولاً: التعريف بالموضوع وأهميته: Significance of Research

لعل التأمل فى التغيرات والتحولات التى شهدها العالم فى أواخر القرن العشرين تشير كلها إلى أن هناك مجموعة من العوامل والقوى الدافعة تعمل على تشكيل وتكوين نظام إقتصادى عالمى جديد يختلف فى خصائصه وسماته، وفى ترتيباته للأوضاع الإقتصادية عن تلك التى كانت سائدة من قبل تعد العولمة من أهم الظواهر التى تجتاح البشرية فى عالمنا المعاصر، لذا أضحت مناقشتها أمراً بالغ الأهمية، من خلال التركيز بصفة خاصة نحو دراسة العولمة الإقتصادية كأحد وأهم أنواع العولمة، وذلك لما أحدثته من تغييرات كبيرة فى أجهزة الإدارة العامة فى مختلف دول العالم، ولتأثيرها القوى والملموس، ومعرفة تداعياتها وملابستها وأثارها المترتبة، وما السبيل للتصدى والتعامل معها.

لقد تميزت هذه المرحلة بتنامى وتعاظم دور الشركات دولية النشاط والتكتلات الإقتصادية العابرة للأقاليم والقطبية الواحدة وسيادة آلية السوق، وميلاد نظام إقتصادى عالمى جديد، تقوده مؤسسات إقتصادية عالمية(صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية)، كل هذه العوامل و ما صاحبها من تطور تكنولوجي ومعلوماتي ساهمت في بروز ظاهرة العولمة التي أصبحت السمة الأساسية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد.

إن تأثير العولمة الإقتصادية كان ولايزال مثار الجدل بين الباحثين والإقتصاديين، فمنهم من يرى أن العولمة الإقتصادية سوف تستفيد منها الدول

النامية والمتقدمة على حد سواء، ومنهم من يرى أنها تؤدي إلى تحقيق مصالح الدول المتقدمة على حساب الدول النامية.

لذا يثور التساؤل حول كينونة "العولمة الاقتصادية"، هل هي بمثابة خطر للهيمنة والسيطرة من الدول المتقدمة، يتطلب من دول العالم مواجهتها، وعدم الوقوع في فخها وبراثنها، أم أنها رؤية جديدة ونظرة ثاقبة نحو المستقبل بأماله وطموحاته وتطوراتهِ تفتح سبلاً جديدة وأمالاً مشرقة وأفاقاً طموحة، وفرصة للدول النامية في محاولة لمراجعة أوضاعها لتعبر واقع وظروف التخلف والعمل بكل ما تملك من قوة وجهد ومثابرة وعزيمة وشجاعة للحاق بالتقدم والرقى والمعاصرة. ثم، هل المطلوب منا الاندماج فيها والمشاركة فيها أم على النقيض العزلة والإنكماش عنها، وتحمل النتائج المترتبة على هذه الظاهرة.

ثانياً: أسباب اختيار الموضوع: Reasons for selecting a topic

يعود إختياري لهذا الموضوع إلى جملة من الأسباب كانت بمثابة دافع شجعتني على هذا البحث والذي أتمنى أن أوفق في معالجته بإذن الله ومشيبته تعالى ونذكر منها:-

١- شاء لى القدر أن أعيش سنوات من القرنين العشرين والحادى والعشرين وشد أنتباهى ما يحدث حولنا فى العالم من متغيرات سياسية وإقتصادية وثقافية وإجتماعية، ولاحظت أن أهم هذه المتغيرات هى (المتغيرات الإقتصادية)، التى من أبرزها إن لم يكن أهمها على الإطلاق (ظاهرة العولمة الإقتصادية).

٢ - هذا الموضوع يعد ظاهرة معاصرة لها إيجابيتها وسلبياتها وتحتاج إلى المزيد من الفهم والتحليل والتأمل، وإطلالة لما يحدث حولنا فى العالم للنهوض بالهيكال الإدارى للدولة.

٣ - إشكالية تضخم الهيكال الإدارى فى مصر ومدى عرقلة التنمية الحديثة

٤- دراسة إنعكاسات العولمة الإقتصادية على تنظيم الهيكل الإدارى فى مصر.

٥- ما هو الدور والأدوات والمتطلبات الواجب علينا القيام بها تجاه ظاهرة العولمة الإقتصادية.

٦- بيان أهمية الإدارة العامة الحديثة لكونها الطابع المميز للدولة العصرية، والذى تتطلب هيكل إدارى فعال، يتبنى أحدث الأساليب والمعايير الدولية فى الإدارة لإنجاز الأهداف المطلوبة بدقة.

ثالثاً : أهداف الموضوع : Objectives of Research

تهدف دراستنا لهذا الموضوع إلى تسليط الضوء على ما يلى:-

١- إيضاح مدى رابطة السببية المتلازمة بين العولمة الإقتصادية، وأهمية التحديث والتطوير المؤسسى للهيكل الإدارى فى مصر لمواكبة العولمة الإقتصادية كأحدى المتغيرات العالمية المعاصرة، لتحقيق التوازن والإنسجام بينهما.

٢- خلق منظومة إدارية حديثة للنهوض بالإدارة العامة وإدارة الأعمال من خلال تفعيل منظومة الإدارة الحكومية بأسلوب قطاع الأعمال(الإدارة الإقتصادية) فى ظل الألفية الثالثة، والتى تتضمن إستحداث وحدات إدارية جديدة بالهيكل الإدارى للدولة، تتسق وتتواءم مع معايير العولمة الإقتصادية مثل(إدارة المعرفة - إدارة الإبداع والإبتكار- إدارة الجودة الشاملة - إدارة التسويق الرقمية) لنجاح عملية التنمية الإقتصادية المستدامة.

٣- إعادة النظر فى تركيبة الموارد البشرية، حيث أن تكنولوجيا الإتصالات وثورة المعلومات تؤدى إلى تغييرات جذرية فى أنواع الأعمال، وخلق نماذج جديدة فى أنماط العمل، تحتاج إلى مهارات حديثة مطلوبة بما يتناسب مع تلك التقنيات الجديدة.

٤- الإستفادة من تكنولوجيا الدول المتقدمة، وتجاربها الناجحة ويمكن الإسترشاد بدولة الصين وكونها نموذج ناجح فى ظل العولمة الإقتصادية.

٥- التوجه نحو تطبيق " الإقتصاد الرقمى " فى إطار التحول الرقمى فى الوقت المعاصر .

رابعاً: منهجية الدراسة: Methodology of Research

اعتمدت فى دراستى على عدة مناهج للبحث العلمى تتمثل فيما بلى:-

أ - المنهج الإستنباطى التحليلى:-

من خلال الإعتماد على المسح المكتبى المتمثل فى الوثائق الرسمية والمراجع العلمية المقالات والأبحاث العلمية والرسائل الجامعية، وذلك لبناء الخلفية النظرية للبحث.

ب - المنهج التاريخى:-

من خلال عرض تطور المفاهيم المتعلقة بالموضوع، بالإضافة لعرض تطور تنظيم الهيكل الإدارى فى مصر عبر عصورها المختلفة، متخذاً من ثورة يوليو ١٩٥٢م مرحلة فاصلة فى تحول نظام الحكم فى جمهورية مصر العربية من النظام الملكى للنظام الجمهورى وتأثير ذلك على التنظيم الإدارى.

ج - المنهج الوصفى التحليلى:-

من خلال وصف واقع الهيكل الإدارى فى مصر، ومدى تضخمه، ومدى تأثير العولمة الإقتصادية على الإدارة والتنظيم الإدارى فى مصر.

د - المنهج الإستقرائى:-

بالبحث عن المعلومة بشكل جزئى، ومن ثم تعميم النتائج على الكل.

هـ - المنهج المقارن :-

هذا المنهج يقوم بدراسة الظاهرة محل الدراسة والمقارنة بينها، وبين

غيرها من الظواهر الأخرى ، بإيجاد أوجه التشابه والإختلاف بينهما.

خامساً : الدراسات السابقة: Review of Literature

أن مصطلح العولمة، قد تم إستخدامه لأول عام ١٩٦٨م، بواسطة عالم السوسولوجيا الكاتب الكندى(مارشال مالكلوهان) بجامعة تورنتو فى مؤلفه " الحرب والسلم فى القرية العالمية (War and Peace in the global

(village)، وبعد ذلك لم يستعمل حتى عام ١٩٨٥م، ثم إستخدم هذا المصطلح بواسطة تيودورلوففيت " Theodor Levit فى مقالة المعنون " عولمة الأسواق Globalization Market "، ثم جاء بعده " زيغنيو بريجنسكي Zbigniew Brzeninski " مستشار الأمن القومى الأمريكى الذى كان مستشار الرئيس الأمريكى السابق جيمى كارتر).

- لقد وجدت كتب عديدة تتحدث عن العولمة (١) بصفة عامة:-

بين عام ١٩٨٠ - ١٩٨٥ م:-

- كان عدد الدراسات والكتب التى تحمل عنوان العولمة ١٣

بين عام ١٩٨٥ - ١٩٨٩ م:-

كان عدد الدراسات والكتب التى تحمل عنوان العولمة: ٧٨

بين عام ١٩٩٢ - ١٩٩٦ م:-

كان عدد الدراسات والكتب التى تحمل عنوان العولمة ٦٠٠

هذا الإهتمام على المستوى الدولى والمحلى، وكذلك على المستوى

الفردى يوضح أن هناك تغيير كبير يحدث، فما هو هذا الشئ ؟

ولم أجد كتب تتحدث عن أثر العولمة الإقتصادية على الإدارة على

وجه العموم وعلى الهيكل الإدارى المصرى على وجه الخصوص، سوى:-

د . على السلمى - الإدارة فى عصر العولمة والمعرفة - ٢٠١٤ م، والذى

يتحدث عن الإدارة باعتبارها من أهم المجالات التى شملها التغيير والتطوير

فى سنوات القرن الماضى وخاصة السنوات الأخيرة قرب نهاية القرن، وقد

أوصى بضرورة التطوير المستمر هو السبيل للبقاء فى مواجهة المتغيرات

المعاصرة، حيث كل شئ فى تطور مستمر، المجتمع فى حركة مستمرة سواء

إلى الأفضل أو الأسوأ، تطلعات الأفراد والجماعات فى تصاعد للبحث عن

(١) إدارة الدراسات الإقتصادية والمالية - حكومة دى - دائرة المالية - العولمة

الإقتصادية - فرص أم تحديات - ٢٠٠٧ م - ص : ٢.

مستويات أفضل للمعيشة والرفاهية الاقتصادية والاجتماعية وفرص العمل الأوفر، الموارد البشرية فى تطور مستمر والعاملين ذوى المعرفة Knowledge Workers هم الأساس فى المنظمات الجديدة.

لذا كان لدى شغف البحث عن أثر العولمة الإقتصادية كإحدى المتغيرات الإقتصادية العالمية على تطور الهيكل الإدارى فى مصر، ويرجع ذلك لأهمية المجال الإقتصادى فى شئون المجتمعات على مستوى العالم أجمع، ومحاولة دراستها بإستفاضة وأسهاب وتدوين أثارها على تنظيم الهيكل الإدارى فى مصر، وبيان مدى تبنى مصر أسس ومعايير العولمة الإقتصادية، ومواكبتها للمتغيرات الحالية فى النظام العالمى الجديد أم أنها فى سبيلها إلى الطريق إليها، ومدى تبنى الهيكل الإدارى للدولة للأساليب والمعايير العالمية الإدارية الحديثة من عدمه.

سادساً: فرضيات وتسؤلات الدراسة:-

hypotheses and questions of Research

تجدر الإشارة إلى وجود "علاقة طردية" بين ظاهرة العولمة الإقتصادية بما تتضمنه من متغيرات عالمية وتكنولوجية، وبين الإدارة، حيث أن إستيعاب الدولة لهذه التطورات والمتغيرات السريعة والمتلاحقة يجعلها قادرة على تحديث مفهوم المنهج الإدارى الشامل سواء من حيث الهدف والأساليب والإمكانات. **وتدور الدراسة حول الإجابة عن التسؤلات الآتية:-**

- ١- هل ظاهرة العولمة قديمة، أم معاصرة ؟
- ٢- ما هو أثر العولمة الإقتصادية على الإدارة ؟
- ٣- ما هو أثر العولمة الإقتصادية على هيكل التنظيم الإدارى فى مصر، وكيف أثرت على تطوره ؟
- ٤- أثر الشركات دولية النشاط على العاملين بالهيكل الإدارى فى مصر .

- ٥- مدى توافق فلسفة دستور ٢٠١٤ م مع العولمة الإقتصادية ؟